

توصية

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم

بشأن:

تطوير فرص الأعمال والاستثمار في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

تحسين حركة الأعمال بين بلدان الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط ("AP-UpM")؛

إنشاء صك مالي للمنطقة الأورومتوسطية

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط،

1. تؤكد على الحاجة إلى الاستفادة من الفرص الناشئة لتعريف النموذج الاقتصادي الجديد استنادا إلى حصة متساوية القيمة المضافة في أعقاب الحركات التي تصب في صالح إقامة الديمقراطية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك بهدف المضي قدما بالإصلاحات والجهود لتعزيز التمويل العام، وتحسين بيئة الاستثمار وتشجيع المشاريع الاقتصادية والصناعية المشتركة في المنطقة بهدف خلق فرص عمل جديدة وضمان التنمية المستدامة في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، و المساهمة في التعافي الاقتصادي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وذلك لتمهيد الطريق لإنشاء منطقة أورو-متوسطية من الأمن، الاستقرار والازدهار وللتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإقليمية الحالية؛

2. تشدد على أهمية تعزيز زيادة التجارة المنسجمة والمتوازنة بين دول الاتحاد من أجل المتوسط، من خلال تسريع التكامل فيما بين دول الجنوب نفسها من جهة، ومن جهة أخرى بين دول الشمال نفسها، وكذلك التعاون المشترك بهدف خلق إطار قانوني ومؤسسي داعم وذي مصداقية على أساس المساواة وعدم التمييز والاعتراف المتبادل للحقوق والواجبات؛ وعلى الجمع بين النظم الإدارية والتنظيمية والتشريعية عبر المجلس، وهو أمر ضروري لإنشاء المقاولات وزيادة الاستثمارات بين الشركات والبنوك للمؤسسات؛

3. تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط و المؤسسات الدولية إلى ضمان الظروف الملائمة لإقامة منطقة للسلام والديمقراطية والاستقرار والحوار المشترك والحكم الرشيد بين جميع الجهات الفاعلة المعنية (الحكومات ونقابات العمال وأرباب العمل من القطاعين العام والخاص، وغرف التجارة وجمعيات الشباب والنساء، إلخ.) من أجل تطوير بيئة اقتصادية واجتماعية إيجابية ومناسبة عبر الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية، و تشجيع المزيد من التبادلات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة قابلية التنقل البشري فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

4. تشجع الدول على تقديم مزيد من برامج التدريب التقني والمهني والتميز عالية الجودة لخلق الوظائف التي تتطلب المهارات المناسبة لتنمية اقتصادية تنافسية؛

5. تعترف بأن السياحة الثقافية والتراثية التي تعتمد على المدن التاريخية والمواقع هي إحدى أهم دعائم الاقتصاد المتوسطي؛ وبذلك تشير بأنه ينبغي على أوروبا أن تدعم هذه المظاهر من اقتصادها، بما في ذلك تحديث المناطق الحضرية وإعادة التأهيل ونظام الحوكمة؛

6. تشجع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، بينما ترفض التنافسية في العمل وهجرة الأدمغة، على تسهيل إجراءات منح التأشيرات بشكل عام، وخاصة لرجال وسيدات الأعمال، والطلاب، والمعلمين، والخبراء، والسياح، والباحثين، والفنانين، وغيرهم من المواطنين، وكذلك لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية وجوازات الخدمة، بهدف الحد من الفجوات الضخمة التي تؤثر حاليا على قابلية التنقل والتبادل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ وتؤكد بالتالي على الحاجة إلى تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين السلطات الوطنية المعنية لتسهيل الإجراءات المتعلقة بإصدار التأشيرات، مع الأخذ في عين الاعتبار السياق الأمني.

7. ترحب بتمديد ولاية البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، الذي يكمل النمو الذي أحرزه البنك الأوروبي للاستثمار فيما يتعلق بتمويل أنشطته في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتقدر التقدم المحرز من قبل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) في إنشاء عمليات في المنطقة وكذلك في تطوير آلية تمويل مشاريع من خارج الميزانية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، في انتظار التصديق اللازم من قبل كافة الدول الأعضاء، لكي يصبح هناك تشغيل كامل للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) في المنطقة؛ وتشدد على الحاجة إلى استهداف الإجراءات والمشاريع التي تُحدث تأثيرا كبيرا في المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية المحددة بوضوح، مع العمل في إطار تعاون وثيق مع الأمانة العامة للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط؛

8. تشجع العديد من البنوك الأوروبية والمؤسسات التي تستثمر داخل حوض البحر الأبيض المتوسط وحوله، وخاصة في الجنوب، على تطوير استراتيجية مشتركة بحيث تكون بمثابة مرجع للمبادرات الاستثمارية الحالية والمستقبلية. كما

تشجع على تحديد الأهداف المشتركة وتوحيد الجهود من أجل استخدام رشيد وفعال أكثر لكل من الموارد والأموال، وهو الأمر الذي سيكون له أثر اجتماعي إيجابي؛.

9. تدعو إلى إنشاء صك مالي محدد للمنطقة، وذلك لتلبية احتياجات بلدان البحر الأبيض المتوسط بطريقة أكثر تنسيقاً وبالوقت المناسب والمساهمة في عملية التحول وإرساء الديمقراطية المستمرة؛ كما توصي بأن يؤسس مثل هذا الصك على مبادئ المرونة والتكيف وتبسيط قواعد وإجراءات التمويل، كما كان الحال مع بلدان أوروبا الشرقية في إنشاء المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)؛ وتنصح باستخلاص أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تجربة آلية التسهيلات الأوروبية لمتوسطة الاستثمار والشراكة (FEMIP) - حسبما تم تجديدها من قبل المصرف الأوروبي للاستثمار - ومن تجربة المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) فيما يتعلق بولايتيه الجديدة للمشاركة في مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط.

10. ترحب بمبادرة جسور الأعمال العالمية الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي وتركيا، والتي تهدف إلى تعزيز المبادرات الاستثمارية المشتركة الثلاثية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (خاصة مصر، تونس وفلسطين)؛ وتشجع جميع أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط على تطوير مثل هذه المبادرات الاستثمارية المشتركة والمشاركة فيها؛ كما تكرر دعمها للمبادرات القائمة التي أثبتت فعاليتها في إنشاء الشبكات وتبادل الممارسات الجيدة بين الشركات والمنظمات المهنية والنقابات العمالية، وفي تحديد وتأمين الاستثمار؛

11. تعتبر أنه من أجل ضمان نمو اقتصادي واجتماعي مستدام وشامل يمكن من خلق الظروف المواتية لتكامل اقتصادي حقيقي بين شاطئ البحر الأبيض المتوسط، من الضروري تعزيز الشراكة الاجتماعية وإقامة خط تمويل للقروض الصغيرة لصياغة الاستراتيجيات الصناعية المشتركة واقتراح وتشجيع برامج التدريب المهني والتعليم، بما فيها تلك التي تهدف إلى الحد من الأمية المصرفية في المجتمع ككل، خاصة بالنسبة للشباب والمرأة، لأن برامج التدريب هذه هي أمور ضرورية لتحسين إمكانيات التمويل، وتوفير الحوافز لإقامة مشاريع تجارية (خاصة تلك للشركات الصغيرة والمتوسطة)، وتطوير المشاريع في قطاعات مبتكرة، وتؤكد بشكل خاص على الفرص التي يتيحها التعاون اللامركزي، والتي تعمل على التقريب بين المجتمعات المحلية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط وتكون بمثابة عامل لتسريع عجلة التنمية والنمو وخلق فرص العمل.

تقرير عن الأنشطة 2012-2013

خلال فترة العمل 2012 و 2013 ، عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم ثلاثة اجتماعات: يومي 5 و 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 في ابانت (تركيا)، وبتاريخ 25 يناير / كانون الثاني 2013 في روما (إيطاليا)، ويوم 11 أبريل/نيسان 2013 في بروكسل. وعقدت أيضا اجتماعاً مشتركاً مع لجنة الثقافة والفريق العامل المعني بـ EMUNI (الجامعة الأوروبية/متوسطة)، في 20 فبراير/شباط 2013 في بروكسل.

ركزت اللجنة في هذه الفترة على المواضيع التالية:

- تحسين فرص الأعمال والاستثمار في منطقة جنوب البحر الابيض المتوسط من خلال التركيز على تطوير الصكوك الاقتصادية القائمة (مثل اتفاقيات الشراكة والاتفاقيات التجارية) ومعالجة المشاكل في بيئة العمل (مثل عدم كفاية البنية التحتية، والافتقار للمصداقية والقدرة على التنبؤ والتمويل)، فضلا عن تسليط الضوء على مشاريع التعاون في مجالات الأعمال والاستثمار (مثل مبادرة جسور الأعمال العالمية الممولة بشكل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي وتركيا)؛
- تحسين قابلية تنقل الاعمال وتسهيل إجراءات منح التأشير لرجال وسيدات الأعمال. كانت اللجنة مُنَبِّهه للمشاكل الناجمة عن إجراءات منح التأشيرة المرهقة والتي اعاققت في كثير من الحالات الاتصالات التجارية والصفقات، مما اثر على العديد من رجال وسيدات الأعمال والمنظمات غير الحكومية؛
- إستكشاف إمكانية إنشاء صك مالي جديد لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، على سبيل المثال بنك إنمائي أوروبتوسطي، خاصة بهدف توفير التمويل المهيكل بشكل افضل والمعزز لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط الجنوبية التي تمر بمرحلة انتقالية.